

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# الوثيقة الوطنية



# حل الأزمة الليبية في العودة إلى الشرعية الدستورية

## أبناء وبنات الشعب الليبي الكريم، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

في شهر فبراير من العام 2011 ثار شعبنا في كل مدن ليبيا وقرأها ثورة عارمة ضد ظلم وطغيان وإنتهاك من إغتصب الوطن، لأجل إنهاء حكم الفرد المطلق والانطلاق نحو الدولة الديمقراطية الدستورية. ووفاء للعهد الذي قطعناه على أنفسنا وتقديراً للتضحيات الجسام بالأرواح وبالغالي والنفيس من أجل الحرية والعزة والكرامة ودولة القانون والمؤسسات الموعودة التي تنطلق من ميراث الجدود لا من مواقع النكران والجحود، نتقدم إليكم بهذه الوثيقة التي نراها بمثابة طوق نجاة الوطن وخروجه من أزمته التي تعصف به وتهدد أمنه واستقراره وتندثر بتقطيع أوصاله.

نحن ثلة من أبناء ليبيا الوطن، ليبيا العزيزة الغالية على قلوبنا، نعاني ما تعانيون ونشعر بما تشعرون ولكم يؤرقنا ويؤذينا الحال الذي آلت إليه البلاد وما يقاسيه أهلنا في ظل الانقسام واقتتال الأخوة وانتشار الظلم والعدوان والإرهاب بكافة صورته وأشكاله.

نحن الموقعين على هذا الوثيقة نطالب بعودة بلادنا إلى ما كانت عليه يوم 31 أغسطس 1969م وهذا ليس مطلبنا وحدنا بل هو مطلب شرائح مختلفة من المجتمع الليبي حيث غدت القناعة بضرورة العودة إلى الشرعية الدستورية تزداد يوماً بعد يوم لدى قطاع عريض من أبناء وبنات الشعب الليبي، وتتسع دائرة المطالبة بها من مختلف الليبيين، لإخراج بلادنا وشعبنا من الفرقة والانقسام ونزيف الدّم والتداعيات المؤسفة الجارية في كافة أرجاء الوطن. وينال هذا الحراك كل يوم زخماً جديداً في الشارع الليبي، ومن أهم ما حدث مؤخراً في هذا الاتجاه ما يلي:

1 - صدور بيان واضح الألفاظ والدلالات موقع من عشرة أعضاء من هيئة صياغة الدستور يوم 26 يونيو 2015م، مطالباً بالعودة إلى جذورنا التاريخية المتمثلة في دستور 1951م بتعدياته اللاحقة، انتصاراً للشرعية، ووفاءً لأبائنا المؤسسين، وتأكيداً للعالم أجمع بأن إنقلاب سبتمبر 1969م لم يكن شرعياً في أي يوم من الأيام، ولأجل الوصول إلى حل حقيقي ينهي نزاعات القوى السياسية والواقعية والجهوية والإيديولوجية المسلحة، ويضمن استمرار هويتنا الوطنية ووحدة التراب الليبي.

2 - تزايد أعداد الأفراد والمجموعات والمنظمات المطالبة بالعودة للشرعية الدستورية باعتبارها التوجه الذي سيعطي أملاً أكبر للاستقرار ويعزز العيش المشترك ويضمن الوحدة الوطنية. خروج مظاهرات في العديد من المدن الليبية في الشرق والغرب والجنوب مطالبة بدستور الاستقلال، وشروع بعض البلديات في مناقشة هذا المطلب واتخاذ بعض الخطوات العملية تجاهه كالبيان الصادر عن عميد بلدية البيضاء بتاريخ 15 يوليو 2015م والمطالب بضرورة العودة إلى الشرعية الدستورية وذلك بتفعيل دستور الاستقلال والعودة بالبلاد إلى ما كانت عليه يوم 31 أغسطس 1969م كنقطة انطلاق في العودة إلى حالة الدولة الدستورية.

3 - النشاط التي تشهده مدينة زليتن من ندوات ومُلتقيات في جميع ضواحي المدينة، لنشر فكرة العودة «للشرعية الدستورية»، كذلك تزيين شوارع المدينة الرئيسة باللافتات المطالبة بالعودة لدستور المملكة الليبية كمرح للآزمة التي تمر بها البلاد. والجهد المبذول والمتواصل من أعضاء الحراك بمدينة زليتن، لخلق رأي عام قوي في كافة المدن الليبية حول ضرورة تفعيل «دستور الاستقلال» والعمل به.

4 - تزايد أعداد المطالبين بدستور الاستقلال في المنطقة الغربية، وبالرغم من أن التأيد التاريخي للنظام الملكي كان أكثر كثافة بين القبائل الليبية في الشرق والجنوب إلا أننا نجد اليوم كثيرون من الغرب الليبي ينادون بالعودة للشرعية الدستورية، وهذا دون شك يقلل من المخاطر التي قد تترتب على المغامرة غير محسوبة العواقب لمحاولة انتخاب رئيس للبلاد في ظل وضع الاستقطاب الإيديولوجي والجهوي المسلح القائم في البلاد.

**واليوم، نرى نحن الموقعين على هذا الوثيقة،** لزاماً علينا أن نقول كلمتنا حول ما يدور في بلادنا من معاناة وقتل وتشريد ودمار وما قد تواجهه الأجيال المقبلة من مصير مجهول في ظل هذا الوضع المتردي، ونعلن رأينا بكل وضوح وصراحة حرصاً منا على وحدة شعبنا وتجنّب بلادنا شرور التمزق والانحياز من خلال طرح مشروع العودة للشرعية الدستورية التي مثلت حلم وواقع ليبيا الحديثة والذي رأيناه يجهض باستيلاء المغامرين على الدولة ومقدراتها.

إن هذه الدعوة ليست كما يحسبها البعض على أنها دعوة للعودة إلى الوراء والأمر لا يستقيم إلا بالتّحرك إلى الأمام، إنّما هي حقيقة دعوة للتقدم إلى الأمام بالانطلاق من نقطة الوقوف واستئناف الحياة الدستورية التي صنعها الآباء المؤسسون، وتوقفت أو قطعها انقلابيو سبتمبر سنة 1969م.

وإن هذه الدعوة ليست رد فعل عاطفي أو خطاب يائس بل مبادرة لحاجة ليبيا للنهوض من كبوتها على أسس الشرعية الدستورية ومشروعية الحكم واعتباراً للحاجات السياسية والأمنية والاجتماعية والأخلاقية لمجتمعنا الطيب.

نضع هذه المبادرة بين أيديكم الكريمة لتتنظروا فيها كحل لإخراج ليبيا من محنتها مُستلهمين قول الله تعالى:

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا .»

★ ★ ★

## مُقدِّمة

لم يترك معمر القذافي جيشاً نظامياً يحمي تراب الوطن ولا شرطة بالمعنى المتعارف عليه دولياً تحافظ على الأمن والسلم الاجتماعي، فما كان قائماً في البلاد سلطة حاكمة بلا دولة أو مؤسسات بالمفهوم الحديث للدولة، لهذا لم يكن مفاجئاً أن تدخل البلاد متاهات الفوضى وانتشار السلاح والانفلات الأمني بعد فترة قصيرة من اختفاء معمر القذافي ورجال خيمته، إلى حد أن أصبح الوطن مهدداً في وحدته وأمنه واستقراره. ولا شك أن هذه الأوضاع المهلكة الخطيرة تتطلب الوقوف عندها والبحث الجاد في أسبابها لأجل إنقاذ الوطن وضمّان بقائه موحداً ومظلة للجميع.

عين السيد بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة أولاً السيد إيان مارتن مبعوثاً خاصاً له في ليبيا ثم السيد طارق متري ومن بعده السيد برناردينو ليون، والأخير هو راعي الحوار القائم الذي بدأ أولاً في مدينة غدامس في التاسع والعشرين من سبتمبر 2014م، بين الفرقاء السياسيين المشاركين والمقاطعين لجلسات مجلس النواب الذي انطلقت اجتماعاته في مدينة طبرق شرقي ليبيا منذ الرابع من أغسطس 2014، ثم انتقل ذلك الحوار السياسي إلى جنيف السويسرية ثم الصخيرات بالمملكة المغربية. وتوسعت دائرة الحوار فيما بعد بغية دعم وضمّان نجاح ما يتم الاتفاق عليه سياسياً في الصخيرات، كاجتماع عمداء البلديات الليبية في بروكسل ثم تونس..

واجتماع رؤساء التنظيمات السياسيّة والمجتمع المدني وبعض قادة التشكيلات المسلّحة في الجزائر.. واجتماع القبائل الليبية داخل الأراضي الليبية ولقاء بعضها في القاهرة العاصمة المصريّة في مايو 2015م.

وصل تدهور الحال في ليبيا إلى حد أن البلاد أصبحت تحكم واقعياً بحكومتين وبرلمانين وغدت أوضاعها تتدهور سريعاً وتنزلق نحو الانهيار أو المجهول، واتسعت رقعة العنف وسيطرت الميليشيات المسلّحة على كافة مرافق البلاد بما فيها الحيويّة كأبار النفط ومرافئ التصدير، لدرجة أن المبعوث الأممي برناردينو ليون قرع جرس الإنذار وأعلن أن البلاد تواجه مخاطر الفشل الكامل أمنياً كما باتت على شفا انهيار اقتصادي.

قدم السيّد برناردينو ليون إلى الأطراف الليبية المتنازعة أكثر من مسودة مقترحة لاتفاق سياسي يفترض أنه يهدف للوصول إلى اتفاق عامّ وحلول عمليّة للأوضاع الأمنيّة والسياسيّة الصعبة والخطيرة، وحذر من استمرار الخلاف حول المسودات المعروضة في ظلّ الانقسام القائم واستمرار الأوضاع على ما هي عليه كما أقر بصعوبة التوصل إلى حل سياسي ما لم يدرك الليبيون المخاطر التي تواجه بلادهم ويتنازل كل واحد منهم للآخر من أجل الصالح العام.

غاب ممثلو المؤتمر الوطني بطرابلس عن جلسة الحوار بمدينة الصخيرات المغربيّة يوم 11 يوليو 2015م والتي تمّ فيها توقيع الأطراف المشاركة في الحوار الليبي على مشروع الاتفاق السياسي لحل الأزمة في ليبيا بعد سلسلة من الاتصالات واللقاءات والجولات الحوارية التي تواصلت قرابة تسعة أشهر برعاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا برئاسة السيّد برناردينو ليون، راعي الحوار الليبي، ورفضت مجموعة المؤتمر التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق إلا بعد النظر في ملاحظاتهم المقدّمة لتعديل المسودة. والمؤتمر الذي تعيّب عن جلسة التوقيع في الصخيرات، شارك في جولة جنيف الحوارية التي انطلقت يوم الأربعاء الموافق 13 أغسطس 2015م بمقر الأمم المتحدة بجنيف السويسريّة، واستمرت ليومين، وقد ظهر في هذا الجولة شيء من التقارب في وجهات النظر بين طرفي الحوار الأساسيين. ورغم ما ظهر من تقارب في وجهات النظر إلا أن المخاوف لازالت عظيمة وعوامل الانفجار لازالت قائمة خصوصاً إذا ما وصلنا إلى أكتوبر القادم دون الوصول إلى حل، وأكتوبر هي مدة انتهاء ولاية البرلمان، عندها ستكون هناك مخاطرة حقيقية تهدد البلاد ويصبح الموقف أكثر فوضويّة والوضع لا يُعرف إلى أين يصل مداه. لا شك أن القتال والفرقة والانقسام والتطرف، كلها تجعل الوطن في دائرة الخطر الذي يصل إلى تهديده في كيانه ووحدته. وأخطر ما تواجهه ليبيا الآن هو حالة انسداد الأفق السياسي، وهذا الخطر قد ترتفع درجة خطورته إلى أقصى مدى إذا ما انتهت مدة السّلطة الشرعيّة المنتخبه في أكتوبر القادم دون إتخاذ الخطوات المطلوبة في اتجاه الحل السياسي المبتغى.

وإذا ما استمرت حالة الانسداد القائمة سيخسر الجميع وتنتشر الفوضى وسيطر التطرف الذي ستتجاوز تأثيراته الداخل الليبي لتصل إلى محيط ليبيا الجغرافي ومن ثمّ إلى ما وراء البحر. من ناحية أخرى فإنّ المستفيد الحقيقي من استمرار حالة الانسداد السياسي القائمة هو عصابات الجريمة المنظّمة والتنظيمات الإرهابية وأمراء الحرب خصوصاً إذا ما ظلّت الأمم المتّحدة ومحكمة الجنايات الدوليّة على ترددهما وعدم القيام بخطوات فعالة لتحميل مجرمي الحرب المسؤوليّة القانونيّة والشروع في محاسبتهم عمّا يجري في ليبيا. ويأتي هذا التردد المؤذي للضحايا بمبررات تتعلق بخشية الوسيط الدوليّ من أن يتسبب ذلك في انهيار الحوار الساعي لخلق تفاهم وإبرام اتفاق وتكوين حكومة وفاق وطني، وخوفاً من وضع هذه المجموعات في حالة انتقام مفتوحة ليست لها حدود ولا خطوط حمراء، علاوة على هاجس فقدان فرص تكوين تحالف

من الأطراف المتحاوره لمواجهة الإرهاب والتطرف وتنظيم الدولة (داعش) الذي أصبح يهدد أمن واستقرار المنطقة وبالتالي الأمن والسلام العالميين.

إنّ تخوف القوى الدولية من إطلاق يد محكمة الجنايات الدولية حالياً لملاحقة مجرمي الحرب مهما كانت دواعيه ومبرراته قد يؤدي على المدى المتوسط والبعيد إلى تحويل الضحايا ذاتهم إلى جلادين وبكيانات مسلحة جديدة، لها قاداتها وأمرؤها، ولربما يبحثون عن تحالفات متطرفة توصلهم للاقتصاص في ظلّ العدالة الغائبة كما حصل في الماضي القريب، الأمر الذي سيزيد المشكلة تعقيداً ويقود ليبيا إلى مصير مجهول خصوصاً أن تجارة المخدرات والأسلحة تنشط في ليبيا في الوقت الحالي علاوة على مأساة الهجرة غير الشرعية أو ما يُعرف بـ(تصدير قوارب الموت).

وإنّ نطالب المجتمع الدوليّ بتحمل مسؤولياته تجاه ليبيا لا نعني مطلقاً أنه يريد شرّاً بليبيا والليبيين، فإن فشلت ليبيا في الحفاظ على أمنها وسيادتها ووحدة أراضيها فوزر ذلك يقع على عاتق الليبيين أولاً وأخيراً لأنها بلادهم وليست بلاد غيرهم، وإن نجحت في تجاوز أزمته ومحتتها ففضل ذلك بعد الله سبحانه وتعالى لأبنائها وبناتها المخلصين.

ولكننا، نطلب من الأمم المتحدة أن تتعامل مع الحالة الليبية بنظرة شاملة ولا تحصر إهتمامها في الداخل الليبيّ فحسب، بل تمنع التدخلات الخارجية الضارة في الشأن الداخلي الليبيّ أو تسهم في الحد منها على أقل تقدير وأن تلتزم بالفعل بما يتوافق مع قراراتها الخاصة بحماية المدنيين ثمّ تلعب دوراً أكبر من الذي تلعبه الآن خصوصاً إنّها كانت شريكاً في إسقاط نظام القذافي والتغيير الذي تمّ بالإضافة إلى العلاقة الخاصة التي تربطها بليبيا والخصوصية التي تمتلكها الأخيرة ولا يمتلكها غيرها حيث أنّ ليبيا هي الابن البكر للأمم المتحدة بمعنى أنّ ليبيا هي أول دولة تصدر الهيئة الأممية قراراً بشأن استقلالها، وتعمل بجد من أجل تنفيذه وينفذ قبل الموعد الأقصى الذي حددته.

إننا نستغرب من هيئة الأمم المتحدة عدم طرحها لمسألة العودة إلى الشرعية الدستورية المتمثلة في دستور 1951م التي كانت هي ذاتها راعيته وذلك كأساس قوي لإخراج ليبيا من أزمتها، خصوصاً أنّها مسؤولة أدبياً عن دعم مطلب العودة إلى دستور 1951م بتعدّلاته اللاحقة باعتبارها راعيته والذي كان شرط إنجاز في الموعد الذي حددته هو الضامن لاعترافها باستقلال ليبيا، وقد صدر الدستور قبل الموعد النهائي المحدد من قبلها فالدستور صدر في السابع من أكتوبر 1951م، والإستقلال أعلن عنه في 24 ديسمبر 1951م، وبالتالي تكون ليبيا ودستورها حالة خاصة مميزة عن غيرها حيث أنّ الدستور الليبيّ صنعته إرادة الأمة ولم تصنعه إرادة الدولة بحكم أنه صدر قبل إنشاء الدولة.



## غياب المشروع الوطنيّ

إذا ما نظرنا إلى واقعنا الحالي المتدهور الخطير فإننا نرى أنّ غياب المشروع الوطنيّ هو الذي تسبب في الفراغ الذي أدخل الليبيين في دائرة الاختلافات الشديدة بعد سقوط نظام سبتمبر ومقتل معمر القذافي ثمّ التقاتل حول غنائم المعركة وما تعلمناه من تجربتنا التاريخية من أنّ الليبيين قاتلوا معاً حينما وقفوا ضدّ المستعمر الإيطالي البغيض وصدّوا إلى أنّ أخرجوه من بلادهم ثمّ اتحدوا من أجل بناء ليبيا والتخلص من التركة الاستعمارية الثقيلة وما خلفته من فقر وتخلف اجتماعي وتعليمي

وثقافي، وكان أهم سبب في نجاحهم في المرحلتين المذكورتين هو وجود مشروع وطني جنبهم الفراغ وبالتالي شدة الاختلاف والصراع حول الغنائم، وقد توحد الليبيون ثانية خلال ثورة السابع عشر من فبراير حينما شعروا بأن هناك عدو يهدد وجودهم ممثلاً في شخص معمر القذافي ونظام حكمه ولكنهم سرعان ما اختلفوا وتقاتلوا بعدما تخلصوا من القذافي ونظامه في ظل الفراغ الناتج عن غياب المشروع الوطني والرؤية الاستراتيجية ومخاوف عودة ليبيا إلى نقطة ما قبل الثورة.

عليه، ينبغي أن يكون لدينا مشروعنا الوطني ويفكر قادة ليبيا أولاً في بلدهم بدلاً من القبيلة والمنطقة والجماعة أو الايدلوجية، ويتعين علي كل واحد منهم أن يفهم أن هناك لحظة وفرصة تاريخية لا ينبغي إضاعتها. إن الدول الحرة ومنظمة الأمم المتحدة، مستعدون الآن لمساعدة ليبيا، إذا ما ساعد الليبيون أنفسهم وتمسكوا بوحدة واستقلال بلدهم وسلامة أراضيه، وتنازل كل طرف للطرف الآخر لأجل حل الأزمة التي تعصف بالبلاد وتهدد مستقبل الوطن وكيان الدولة.

وصحيح أن الرأي الدولي قد يكون منقسماً بين الداعم لمطلب العودة إلى الشرعية الدستورية وفق آخر ما انتهت إليه في 31 أغسطس 1969م وبين متحفظ، إلا أنه حتى المتحفظ منه كالولايات المتحدة الأمريكية التي قامت على انقراض إمبراطورية وقيم ثورية ستكون داعمة لمطلب العودة إلى الملكية حتماً حينما يصبح مطلب الملكية الدستورية خياراً شعبياً ومخرجاً لأزمة الصراع على السلطة وبناء الدولة الليبية الحديثة.



### طبيعة المسودات المقدمة للاتفاق السياسي

باستقراء المسودات المقدمة يتضح أن السيد برناردينو ليون يسعى لإنهاء الأزمة السياسية في ليبيا ووقف إراقة الدماء ولملمة الجراح من خلال عودة المسار الديمقراطي ولو بتعديلات قد لا تكون ديمقراطية في حد ذاتها ومن ثم إتاحة فرصة لتحقيق العدالة يكون مرتكزها حكومة وفاق وطني مدعومة دعماً فعالاً قوياً من المجتمع الدولي للقيام بالمهام التي عجزت الحكومات السابقة عنها مقروناً بمخاطبته للمتجاوزين بحزمة من الجزر يعرضه حيناً ويلوح بعصا العقوبات أحياناً أخرى. ومن هنا نؤكد على ضرورة أن يتعاطى الليبيون إيجابياً مع المجتمع الدولي وعدم إستسهال الرفض وقفل الأبواب بالتحفظ والتشكيك واتهام الآخر بالتأمر، فتضييع الفرصة وربما نقبل بعد ذلك بأقل من ذلك بكثير.

والقول هنا أنه لا بد أن يكون لنا مشروعنا المدروس، القابل للتنفيذ عبر آليات واضحة، ولا نستسهل عملية الرفض دون التعاطي الإيجابي مع المعروض بحيث يكون مصير كل مسودة الرفض ثم المطالبة بما هو أقل ثم الرفض مجدداً وهكذا دواليك.

**والسؤال الآن:** هل عرضنا على الأمم المتحدة مشروعنا الوطني الذي يتجاوز تمسك طرفي النزاع بمسألة «أنه شرعي والآخر أما منتهية ولايته أو مطعون في شرعيته»، وذلك بعرض شرعية أكبر من الاثنين معاً أي بالعودة إلى الشرعية الدستورية الوحيدة المتمثلة في دستور عام 1951 بتعديلاته اللاحقة، عبر تفعيل دستور 1951 الوثيقة الوحيدة التي أسست الدولة الليبية واتفق عليها الليبيون قبل إنشاء دولتهم؟



## الاستفتاء الشعبي العفوي بعد اندلاع الثورة ومسألة العودة إلى الشرعية الدستورية

حظيت الحركة السنوسية والسيد إدريس السنوسي ملك ليبيا بمبايعات شتى شملت الشرق بمراكزه المدنية الكبيرة كبنغازي ودرنة والبيضاء والمرج ومن الكفرة إلى طبرق إلى إجدابيا وكافة قبائل برقة من السعادي إلى المرابطين بجميع تفرعاتهما، وغرباً من سرت إلى مصراتة ومسلاطة وورشفانة وجبل نفوسة عربياً وأمازيغياً كذلك حواضر طرابلس والزاوية وزوارة والنواحي الأربع وبني وليد بالإضافة إلى قبائل التبو والطوارق وأهل فزان الطيبين.

وحظى الأمير إدريس السنوسي في فترة مخاض إعلان دولة الاستقلال بالبيعة الكاملة والقبول والدعم والتأييد من زعامات المنطقة الغربية وقادتها ومشايخها بالرغم مما كان يثار حول اختلافهم مع بعض مواقفه السياسية، ويذكر أن الأمير بايعه الليبيون ثلاث بيعات مكتوبة ومعروفة. فالبيعة الأولى تمت في 28 يوليو 1922م، والبيعة الثانية تمت في مؤتمر عقد بمدينة الإسكندرية في أكتوبر 1939م، أما البيعة الثالثة فقد رفعتها إليه جميع الأحزاب السياسية في 16 يونيو 1944م. بالإضافة إلى المبايعة التي توجهت ملكاً للبلاد حينما استلم من ممثلي الشعب في الجمعية الوطنية التأسيسية (لجنة الستين) عقب الانتهاء من وضع الدستور في السابع من أكتوبر 1951م، الوثيقة التي تقر بأن تكون ليبيا دولة ديمقراطية اتحادية مستقلة ذات سيادة على أن تكون ملكية دستورية، وأن يكون سمو الأمير السيد إدريس السنوسي أمير برقة ملكاً للمملكة الليبية المتحدة.

انقلب معمر القذافي ومن معه على السلطة الشرعية فجر يوم الاثنين الأول من سبتمبر 1969م واستمر نظام حكمهم البغيض اثنتين وأربعين سنة، إلى أن أطيح به في ثورة شعبية بدأت شرارتها في مدينة بنغازي يوم 15 فبراير 2011م وانتهت بمقتله وسقوط نظامه.

ظهر بعد اندلاع ثورة السابع عشر من فبراير ما كان مستقراً وكامناً في وجدان الشعب حيث رفع الليبيون علم الاستقلال وصور الملك إدريس السنوسي وأنشدوا نشيد الاستقلال. وكان هذا الانشاد التلقائي لنشيد «يا بلادي» ورفع علم الاستقلال المكون من ثلاثة ألوان الأحمر والأسود والأخضر ويتوسطه هلال الفجر ونجمة خماسية، بمثابة استفتاء شعبي عفوي في كل مدن ليبيا وقرأها وإشارة إلى مدى ارتباط الشعب الليبي بشرعيته الدستورية وقيمه وإرثه التاريخي، ولكن السلطات التشريعية الجديدة المتعاقبة صممت فيما بعد أو ارتضت التزوير في النشيد الوطني وذلك بحذف فقرة من فقراته الجوهرية والتي تبدأ بعبارة «حي إدريس سليل الفاتحين» إذ لا يجوز حذف فقرة من نشيد وطني معتمد ومؤسس بقانون.

رأى كثيرون من أعضاء المجلس الوطني الانتقالي وقتها أن خارطة الطريق المتمثلة في الاعلان الدستوري المؤقت الصادر في الثالث من أغسطس 2011 كانت في المقام الأول موجهة لمتطلبات المجتمع الدولي للحصول على الدعم اللازم للإطاحة بنظام سبتمبر ولذا صمتوا وصمت الشعب عن طرح بديل لها في ظروف الثورة ومخاطر فشلها على أمل أن تقود هذه الخارطة البلاد والشعب إلى خيار دستوري شامل لحقهم في اختيار نظام الحكم وشكل الدولة إلا أن ذلك لم يحدث إلى الآن والحال غدا اليوم لا يخفى على أحد.

والشاهد، بقى العلم والنشيد - وإن كان منقوصاً! - واللذان لو ترك أمرهما لجدال اليوم لاستلزم التوافق عليهما مفاوضات وصراعات طويلة ولربما أزهقت الأرواح وهدمت البيوت من أجل إقرارهما أو الإبقاء عليهما. ولولا أن المجلس الوطني الانتقالي اعتمد علم الاستقلال في إعلانه

الدستوري المؤقت لرُبما تمكن البعض من استبداله كما تمكن شركاؤهم من حذف فقرة جوهرية من فقرات النشيد، رغم محاولة البعض بتقديم مقترح بنص بشأن العلم والنشيد بحيث ينظر فيهما ولا يُسلم بهما كما أقرتهما الجمعية الوطنية التأسيسية عام 1951م، وجاء نص المقترح المقدم كما يلي: «يحدد بقانون علم الدولة، ونشيدها الوطني، وخاتمها، وشعاراتها، وشاراتها، وأوسمتها، وأعيادها، وعطلاتها الرسمية».

كان من المتوقع أن ينطلق المجلس الوطني الانتقالي من نقطة التراكم ولكن من المؤسف أنه انطلق من نقطة الصفر وعض الطرف عن رمزية رفع علم الاستقلال وصور الملك إدريس وترديد النشيد الوطني حيث انطلق في رسم خريطة الانتقال بعيداً عن ميراث الجدود وأول دستور صنعه الليبيون وأصدرته الجمعية الوطنية التأسيسية في 7 أكتوبر 1951م والذي أنشأ الدولة الليبية - ولأول مرة في تاريخها - كوحدة سياسية جغرافيتها التي نعرفها الآن.

وكان من المنتظر أيضاً أن يتم اعتبار ما حدث في الأول من سبتمبر 1969م إنقلاب على الشرعية بعد نجاح الثورة، وأن تتخذ خطوات عملية تؤدي للعودة إلى يوم 31 أغسطس 1969م لأجل استئناف الحياة الدستورية التي صنعها الآباء المؤسسون، واعتصبها الانقلابيون في تلك الليلة حالكة السواد. ولم يكن متوقعا أن ترسم خريطة الانتقال بعيداً عن الشرعية ولا منتظراً أن يتخلى المعارضون الذين شاركوا في المؤتمر الوطني للمعارضة الليبية المنعقد في لندن صيف 2005م، عن دعوته القاضية بالعودة إلى دستور عام 1951 بتعديلاته اللاحقة.

إن العودة إلى مشروعية الملكية تعني العودة إلى الشرعية التي اغتصبها الانقلابيون وعودة الأمن والاستقرار إلى ليبيا وهي تأكيد أيضاً للوحدة الوطنية التي غدت مهددة بل متشظية في ظل الظروف الرأهنة التي تمر بها بلادنا اليوم. ويتبنى اليوم العودة إلى الملكية ودستور 1951 بتعديلاته اللاحقة، شريحة واسعة من النخبة الليبية وشرائح مختلفة من أبناء الشعب وقد سبق أن تبنت هذا المطلب المعارضة الليبية في الخارج وأكدت عليه في دورتي المؤتمر الوطني للمعارضة الليبية: الأولى (25 - 26 يونيو 2005م) والثانية (29-30 مارس 2008م)، وهو مطلب عقلاني ينم عن وعي شديد لا كما يظن البعض ويفسره على أنه موقف عاطفي يصطدم مع الواقع الليبي المرير وينم فقط عن حنين جامح إلى الماضي، وأن العودة إلى الشرعية الدستورية تكاد تكون من سابع المستحيلات، والحقيقة إن تحقيق هذا المطلب ليس ضرباً من الخيال أو بمستحيل المنال بل هو ممكن إذا ما تمسكنا به وأصررنا عليه، وقدمنا ما يخدمه من أسانيد قانونية.. ورؤى.. وأفكار.. ومنطق يفهمه العالم الحر ولا يملك حياله إلا الدفاع عنه والإقرار بمشروعيته.

وربما يُضاف في هذا السياق الدرس المستفاد من تجربة المعارضة الليبية في المهجر سنوات حكم القذافي حيث أنها فشلت في سنوات طويلة لإبرام اتفاق وتحقيق الوفاق ولم يتسن لها تحقيق ذلك إلا من خلال آلية الحوار الذي استمر لشهور طويلة وانتهت باتفاق القوى الوطنية المختلفة على ضرورة العودة إلى الشرعية الدستورية وفق آخر ما انتهت إليه في 31 أغسطس 1969م أي إلى دستور 1951 بتعديلاته اللاحقة.

والحقيقة، أن هذه الدعوة تحققت في بلدان أخرى والمطالبة بها ليست بدعة ليبية كما يعتقد البعض، و«الرجوع الدستوري» إن صح التعبير، حدث في اليونان وإسبانيا وكمبوديا وكانت لهذه الدول تجاربها المتباينة في هذا السياق. وأن دعوة العودة إلى الشرعية الدستورية قد تجد دعماً وعوناً من جيران ليبيا ومحيطها الجغرافي، دون استثناء، بحكم تاريخ علاقات هذه البلدان مع ليبيا في عهد الملك إدريس السنوسي التي بنيت على روابط التاريخ والجغرافيا والقيم المشتركة وأسس راسخة من الاحترام المتبادل والثقة والمصالح المشتركة بالإضافة إلى مكانة الأسرة



السُّنُوسِيَّة ودورها العظيم في المنطقة وعلاقتها الخاصَّة ببعض الدول، فمضّر كانت مركز الإعداد والتدريب وملجأ المجاهدين المنضوين تحت الراية السُّنُوسِيَّة.. والجزائر حظيت باهتمام المَلِك إدريس ومساندته وقد كانت ليبيا السُّنُوسِيَّة داعماً قوياً للثورة الجزائرية ضدَّ الاستعمار الفرنسي.. وتونس ربطتها علاقة بالأسرة السُّنُوسِيَّة عبر صرح الزيتونة وساسة حركة التحديث في تونس البورقيبية.. والسُّودان وتشاد والنيجر وعموم أواسط وغرب أفريقيا تقدر الأسرة السُّنُوسِيَّة وتحترمها كثيراً بحكم الإرث الدعوي السُّنُوسِي في أفريقيا ووقوفها إلى جانبهم إبان مرحلة الكفاح وسعيهم لتحرير أوطانهم من المستعمرين المغتصبين لأرضهم وحقهم.

وما يُسجل أيضاً أن تجارب الأطراف الدُولِيَّة المختلفة مع السَّيِّد إدريس السُّنُوسِي أميراً وملكاً تؤكد أنه التزم بكل عهد قطعه على نفسه وبكل اتفافية واتفاق أبرمه مع أي دولة أو جهة دوليَّة ولم يسجل عليه أنه خان العهود والوعود أو انقلب على حلفائه وأصدقائه عند تبدل الأوضاع وانتفاء الحاجة لمن كان محتاجاً إليهم. ومن هنا يفترض أن يكون العامل الدُولِي داعماً لمطلب العودة إلى دستور 1951 خصوصاً أن الأمم المتَّحدة هي الجهة التي منحت ليبيا استقلالها وأشرفت على إصدار دستورها، وباعتبار هذا المطلب شرعي أصيل علاوة على الإرث السُّنُوسِي وتجربة دول العالم المختلفة ومُنظمة الأمم المتَّحدة مع السَّيِّد إدريس السُّنُوسِي خلال سنوات كفاحه من أجل تحرير ليبيا ثم في أعوام حكمه السبعة عشر.

ولا شك أن الأمير محمَّد الحسن الرُّضا هو الوريث الشرعي للحكم، وبعد خطوة تفعيل العمل بدستور المملكة الليبية لأبد أن يكون الأمير «محمَّد» نقطة البداية لاستئناف الحياة الدستورية التي صنعها الآباء المؤسسون واغتصبها معمر القذافي بانقلابه المشؤوم، وبعد ذلك إذا اختارت الأمة الليبية الملكية نظاماً للحكم في استفتاء عام استمر الوريث ملكاً للبلاد وبأشر مسؤولياته الدستورية أما إذا اختارت النظام الجمهوري فإن الأمير سيمتثل حتماً لإرادة الأمة وهذا ما أكدته هو بنفسه في بياناته السياسيَّة ومقابلاته الصحفية المختلفة.

إن الحل فيما نرى يكمن في المناداة بالأمير محمَّد الحسن الرُّضا السُّنُوسِي لأن يتولى سلطات المَلِك إلى أن تقرر الأمة الليبية في استفتاء عام نظام الحكم الذي تختاره بحرية وشفافية. فإذا ما اختارت الأمة الليبية الملكية نظاماً، مارس المَلِك سلطاته الدستورية بعد إجراء التعديلات اللازمة على الدستور، أما إذا اختارت غير ذلك فتضع الجهات الشرعية المختصة الترتيبات اللازمة للانتقال السلس إلى النظام الجديد.



## لماذا الأمير محمَّد الحسن الرُّضا المهدي السُّنُوسِي؟

الأمير محمَّد الحسن لا ينتمي إلى حزب أو جماعة أو قبيلة من القبائل ولكنه ينتمي إلى كافة أبناء الشعب الليبي وأن أسرته الشريفة كانت عبر التاريخ هي الخيمة الكبرى ومظلة كل الليبيين. وأنه صاحب الأحقية بالعرش حيث شاءت الأقدار أن يتوفى المَلِك إدريس أولاً ثم يتوفى الأمير الحسن الرُّضا وليَّ عهده في الخارج بعيداً عن جماهيرية الرعب ويترك وصية لأبنائه يؤكد فيها على أنه يشعر بالمسؤولية الوطنية والتاريخية تجاه الأمة الليبية الكريمة التي منحت ثقافتها لأسرته السُّنُوسِيَّة لقيادة البلاد قبل الاستقلال وبعده. ويشعر بالواجب الشرعي الذي يفرض عليه أن يضع الأمانة في عنق أحد أبنائه بعد أن أرقده المرض وضعف جسده، فاختر السَّيِّد «محمَّد» نجله الثاني ليحمله الأمانة وليضع المسؤولية في عنقه وهذه الوقائع جعلت ولاية العرش محسومة ومعروفة خصوصاً

أن الشخص الذي وضعت الأمانة في عنقه، فُتحت وصية والده في حضور أشقائه المهدي وخالد وأشرف وجلال في مؤتمر صحفي عُقد في لندن بتاريخ 18 يونيو 1992م ونقلت وقائعه وسائل الإعلام العالمية.

من الصعب اليوم أن تقبل الأطراف المتنازعة في ليبيا طرفاً من بينها تكون له الغلبة فيحكم سواء قبلت مسودات الحوار أو رفضت، وفي ظل الظروف المضطربة والأوضاع الخطيرة الراهنة ستكون العودة للشرعية الدستورية ومشروعية ولاية العرش خلال المرحلة الانتقالية وفيما بعدها إذا إختارها الشعب الحل الذي سينقذ الوطن من الغرق ويضمن وحدته وأمنه واستقراره. ولا شك أن الأطراف المتنازعة قد تقبل بسهولة شخصية من خارج تكتلاتها الحزبية والمناطقية والقبلية خصوصاً إذا كانت تلك الشخصية دمنة الاخلاق وطيبة المكارم تتحدر من أسرة كرمها الله سبحانه وتعالى وشرفها بالنسب إلى بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولها إرث ديني وإصلاح، وتمتلك رصيماً جهادياً، ونضالاً وطنياً، وتحقق على يد أحد أبنائها الإنجاز الأكبر في تاريخ ليبيا ألا وهو الاستقلال الذي تم على يد السيد إدريس السنوسي قائد الجهاد والأب المؤسس للدولة الليبية. إن الأمير محمّد الحسن الوريث الشرعي للحكم هو صاحب رصيدين نضالي معروف كونه اتخذ موقفاً من نظام معمر القذافي وبقي في ليبيا حتى بداية شبابه وعانى معاناة أهله في الوطن وفي منفاه وشارك بفاعلية في جميع أنشطة المعارضة الليبية في الخارج وحضر الاعتصامات والمظاهرات التي كانت تنظم أمام سفارات نظام القذافي وبعثاته الدبلوماسية في الخارج كذلك شارك في الحوارات السياسية التي بثت في الفضائيات العربية والأجنبية قبل ثورة السابع عشر من فبراير وبعدها مبيناً حقيقة الأوضاع وما آل إليه حال البلاد ومدافعاً في الوقت نفسه عن حقوق الشعب الليبي المشروعة.

إذن الأمير محمّد الحسن الرضا السنوسي هو وريث العرش الشرعي وأن العودة إلى الملكية في ليبيا في ظل هذه الظروف الملتهبة ضرورية وممكنة وليست مستحيلة حيث عادت إسبانيا الملكية بعد كارثة الحرب الأهلية أيضاً عادت كمبوديا في عام 1993م إلى النظام الملكي الذي حكمها من عام 1953م إلى عام 1970م وبعد انقطاع دام أكثر من عقدين من الزمان، وقد صاغ المستشار الراحل سمير أحمد الشارف أحد أبرز الخبراء الدستوريين الليبيين خارطة طريق سبق أن قدمها إلى الأمم المتحدة مكونة من عشر نقاط تكفل الانتقال السلس إلى الشرعية الدستورية وفق آخر ما أنتهت إليه في 31 أغسطس 1969م. ويُذكر أيضاً أن الشارف ومجموعة من الشخصيات الوطنية تقدموا في السابع من أغسطس 2013م بمبادرة محددة النقاط واضحة المعالم لاستئناف الحياة الدستورية أسموها (المبادرة الوطنية لعودة الشرعية الدستورية). وقد ارتكزت المبادرة على المادة رقم (52) من دستور دولة الاستقلال والتي تؤدي بعد جملة من الخطوات إلى طرح مسألة شكل نظام الحكم على الأمة في استفتاء عام، فإذا أسفرت النتيجة باختيار الملكية الدستورية، تدعو الحكومة المؤقتة الأمير محمّد الحسن وريث العرش، لقسم اليمين الدستورية وفقاً للدستور أمام البرلمان، ويمارس سلطاته، بعد إجراء التعديلات اللازمة عليها، لتتوافق مع السلطات التي تُخول للملك في النظام الملكي الدستوري. أما إذا أسفرت نتيجة الاستفتاء عن اختيار شكل الحكم الجمهوري، يقوم البرلمان بتعديل الدستور بما يتوافق مع نظام الحكم الجمهوري، مع بقائه دستورا للدولة ضامناً لتواصل الأجيال.



## العودة الدستورية

إن ظروف البلاد الآن تطرح خيار العودة للشرعية الدستورية لفترة انتقالية مؤقتة مدتها ثلاث سنين أو أقل من ذلك تنتهي بإقرار الدستور الدائم شاملاً خيار نظام الحكم وشكل الدولة، ويدعى وريث العرش سمو الأمير محمّد الحسن الرضا السنوسي للقيام بحمل راية الشرعية ارتكازاً على آلية العودة للشرعية الدستورية التي قدمها المستشار الراحل سمير الشارف ويمكن تلخيص ذلك الآن في النقاط الآتية:

- 1 - الاستجابة للمطلب الشعبي الذي تعبر عنه هذه المبادرة، بالعودة إلى الشرعية الدستورية وفق آخر ما انتهت إليه في 31 أغسطس 1969م، وتفعيل العمل بدستور المملكة الليبية.
  - 2 - تتولى السلطة التشريعية (يمكن أن يتم ذلك من خلال الاتفاق السياسي موضوع الحوار القائم أو من طرف مجلس النواب الذي حل محل المؤتمر الوطني العام) تشكيل حكومة تكنوقراط غير مسيسة بعيدة عن المحاصصة السياسية ومن ذوي الكفاءات المشهود لها بالنزاهة والوطنية، لتتولى بمجرد تشكيلها، اختصاصات الملك الدستورية، لتسيير الأعمال في البلاد بصورة مؤقتة، طبقاً للمادة 52 من دستور دولة الاستقلال، على ألا تتجاوز مدة ستة أشهر (لا بأس من إطالة المدة مراعاة لحالة الانقسام والتأثر الاقتتال والحاجة للتخلص من ظاهرة الإرهاب التي تفشت في عدد من مناطق البلاد).
  - 3 - تقوم الحكومة بإجراء انتخابات لمجلس النواب، وتتولى أيضاً بموجب الدستور اختيار أعضاء مجلس الشيوخ بالتوافق مع مكونات المجتمع.
  - 4 - يدعى وريث العرش لقسم اليمين الدستورية أمام مجلسي البرلمان، طبقاً للدستور، وان يباشر مسؤولياته الدستورية.
  - 5 - وعليه أن يطرح على هذا البرلمان التعديلات الدستورية التي تتطلبها المرحلة.
  - 6 - يظل هذا المؤتمر (مجلس النواب الآن) قائماً بوضعه الحالي إلى حين تشكيل البرلمان الليبي الجديد بمجلسيه المشار اليهما في البند الثالث اعلاه. كما يعتبر الاعلان الدستوري ملغياً بمجرد مباشرة الحكومة للسلطات الدستورية للملك، ويحل بدلاً منه دستور دولة الاستقلال.
- وقد سبق هذه المبادرة الورقة السياسية التي قدمها المؤتمر الوطني للمعارضة الليبية الذي انعقد بلندن صيف عام 2005 كذلك مقترح آخر بادر به في أوائل يونيو 2013 أربعة من أعضاء حزب التجمع الوطني الديمقراطي الليبي، يصب من حيث النتيجة في ذات السياق ولكن بألية وتبرير دستوري مختلف.

عاشت الأمة الليبية

عاشت ليبيا حرة ومستقلة في ظل مشروعيتها الدستورية

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار

16 ذو القعدة 1436 هجري

31 أغسطس 2015 م



## الموقعون

- 1 - خليفة علي البكوش باحث سياسي وعضو الأمانة العامة لحزب التجمع الوطني الديمقراطي الليبي
- 2 - شكري محمد السنكي كاتب وعضو مؤسس للجمعية الليبية للدفاع عن دستور دولة الاستقلال
- 3 - صلاح بشير المرغني محام ومدافع حقوقي ووزير عدل سابق
- 4 - رشيد مصطفى بسيكري ناشط سياسي وعضو المكتب السياسي لحزب التجمع الوطني الديمقراطي الليبي
- 5 - رشيد مصطفى السلاك عضو مؤسس للجمعية الليبية للدفاع عن دستور دولة الاستقلال
- 6 - عاشور سعد بن خيال دبلوماسي ووزير خارجية سابق
- 7 - نوري رمضان الكيخيا منسق حزب التجمع الوطني الديمقراطي الليبي
- 8 - إبراهيم عبدالله قدورة باحث الأحياء الجزيئية وأخصائي الحامض النووي، عضو مؤسس للمؤتمر الوطني للمعارضة الليبية
- 9 - توفيق مصطفى منينة ناشط سياسي وعضو مؤسس للمؤتمر الوطني للمعارضة الليبية
- 10 - مصدق أحمد بوهدمة طبيب وعضو مؤسس للجمعية الليبية للدفاع عن دستور دولة الاستقلال
- 11 - محمد إبراهيم العلاقي محام وناشط حقوقي ووزير عدل سابق
- 12 - عمر مصطفى الحباسي محام وناشط سياسي وحقوقي وعضو هيئة النزاهة والوطنية و يتحدث باسمها سابقا
- 13 - فرج محمد ياسين المبري عضو المجلس البلدي لمدينة طبرق
- 14 - مختار عبدالله الزروق صحفي وعضو الأمانة العامة لحزب التجمع الوطني الديمقراطي الليبي
- 15 - عمر إبراهيم الحداد مدير موقع «بوابة الوسط»
- 16 - مصطفى الشاطر عضو المكتب السياسي لحزب التجمع الوطني الديمقراطي الليبي
- 17 - محمود عوض الفيتوري مهندس - أعمال حرّة
- 18 - محمد بن جمعة عضو هيئة التدريس بالجامعة وعضو اللجنة التنفيذية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي الليبي
- 19 - أسعد صالح العقيلي كاتب وناشط سياسي
- 20 - عبدالقادر فرج دغيم عضو الحزب التجمع الوطني الديمقراطي الليبي
- 21 - مصطفى علي الغرياني رجل أعمال
- 22 - بشير الزروق عضو الأمانة العامة لحزب التجمع الوطني الديمقراطي الليبي

- 23 - الشَّريف صالح بوفانة  
مهندس إستشاري
- 24 - محمَّد بن مرضية  
عضو هيئة التدريس بالجامعة وعضو اللجنة التنفيذية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي الليبي
- 25 - أكرم على الجنين  
أستاذ جامعي وعضو سابق في المؤتمر الوطني العام
- 26 - فوزي عمران فركاش  
مُستشار بالأوراق الماليَّة
- 27 - فضيل عبدربه الغنَّاي  
عضو الحزب التجمع الوطني الديمقراطي الليبي
- 28 - أشرف الحاسي  
مهندس وعضو الحزب التجمع الوطني الديمقراطي الليبي
- 29 - أحمد مفتاح الشلوي  
موظف
- 30 - زكريا سالم صهَّد  
كاتب وناشط سياسي
- 31 - أحمد محمَّد بالروين  
مهندس وعضو المكتب السياسي لحزب التجمع الوطني الديمقراطي الليبي
- 33 - مراد محمَّد الهوني  
إعلامي وناشط سياسي
- 34 - فتحي مختار سليم بن عيسى  
كاتب صحفي ومُستشار إعلامي
- 35 - سميح سالم الأطرش  
محام وناشط سياسي وحقوقى
- 36 - مُصطفى التركي  
عضو المكتب السياسي لحزب التجمع الوطني الديمقراطي الليبي
- 37 - الفيتوري عبدالسلام الثابت  
محام ورئيس مُنظمة الحُقوقيين الليبيين
- 38 - سامي الجوادي اوحيدي  
محامي وناشط سياسي

